Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1278-1304
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.64

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Structural Change Between The Paths Of Imbalance & Economic Diversification

An Analytical Study Of The Iraqi Economy For The Period 2000-2022*

Mohammed Mahfoodh Abdulqader(1), Zeki Matti Saleem Akrawee(2)
University Of Duhok(1),(2)
(1) mohaammed.abdulqader@uod.ac (2) zeki.akrawee@uod.ac

Key words:
Structural Change, Economic Diversification, Structural Imbalance, and OI Indicators: (HHI), (SEI), (OI).

ARTICLE INFO
Article history:

Received	20 ***Nov***. 2024
Accepted	01 ***Dec***. 2024
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Mohammed Mahfoodh Abdulqader
University Of Duhok

Abstract:

Structural change is closely linked to economic diversification from a methodological perspective, and there is a two-way causal relationship between them, both of which are in conflict with the structural imbalance in the economy. From this standpoint, the research shows that the Iraqi economy faces major challenges in reconciling these three cases. There is a major structural imbalance in the distribution of resources between the three economic sectors represented by agriculture, industry and services. Export structures and components of the general budget also suffer from a clear imbalance, and all of them fall within the crucible of the great dominance of the oil sector that controls the movement of the Iraqi economy. All indicators of structural change and economic diversification confirm the almost complete absence of balanced sectoral distribution, and also indicate the weakness of the commodity production sectors and the absence of activities based on advanced technology. As a result, the Iraqi economy has not witnessed a structural change that is consistent with the path of developed countries or economies that have achieved success in this field; On the contrary, we find that the transfer of production elements between economic sectors was very weak and did not proceed according to the gradual, systematic sequence of the transformation process. Rather, there was a direct transfer from traditional sectors to the service sector, which does not require advanced skills and technologies, without passing through the manufacturing sector. Therefore, it is necessary to pay attention to the determinants of the success of economic diversification strategies by creating appropriate incentive and support frameworks for commodity production activities, encouraging investments, adopting policies aimed at reducing trade costs, implementing effective policies to support the adaptation process and reallocating resources towards new production activities, and implementing public initiatives to correct shortcomings in the local market and institutional structures.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1278-1304
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.64

التغيير الهيكلي بين مسارات الاختلال والتنويع الاقتصادي
دراسة تحليلية للاقتصاد العراقي للمدة 2000-2022*

م.م. محمد محفوظ عبدالقادر
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة دهوك
mohaammed.abdulqader@uod.ac

أ.د. زكي متي سليم عقراوي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة دهوك
zeki.akrawee@uod.ac

المستخلص

يرتبط التغيير الهيكلي أرتباطاً وثيقًاً بالتنويع الاقتصادي من الناحية المنهجية، وتربطهما علاقة سببية ثنائية الاتجاه، وكلاهما في تضاد مع الاختلال الهيكلي في الاقتصاد، من هذا المنطلق يبين البحث أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات جمّة في الملائمة بين هذه الحالات الثلاثة، إذ أن هناك حالة عدم توازن هيكلي كبير في توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة المتمثلة بالزراعة والصناعة والخدمات، كما أن هياكل الصادرات ومكونات الموازنة العامة تعاني من اختلال واضح المعالم، وجميعها تنصب في بوتقة الهيمنة الكبيرة للقطاع النفطي المتحكم بحركة الاقتصاد العراقي، وانتهج البحث اسلوب التحليل الوصفي لبيانات ومؤشرات التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي بغية الوقوف على اتجاه مسارتها في التأثير على الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي. وتؤكد جميع مؤشرات التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي على الغياب شبه التام للتوزيع القطاعي المتوازن، وبناءً عليه أوصى البحث على ضرورة الاهتمام بمحددات نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي عبر إنشاء أطر الحوافز والدعم المناسبين للأنشطة الانتاجية السلعية، وتشجيع الاستثمارات وتبني السياسات الرامية إلى خفض تكاليف التجارة، وتطبيق سياسات فعّالة لدعم عملية التكيف وإعادة تخصيص الموارد باتجاه الأنشطة الانتاجية الجديدة، وتنفيذ المبادرات العامة لتصحيح أوجه القصور في السوق المحلية والهياكل المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: التغيير الهيكلي، التنويع الاقتصادي، الاختلال الهيكلي، مؤشرات HHI, SEI, OI.

المقدمة:

تترافق عملية التنويع الاقتصادي مع التغيير الهيكلي بصفة متلازمة، وكلاهما في تضاد مع الاختلال الاقتصادي. وباتت معظم الأدبيات التنموية، والبرامج العالمية للتنمية تؤكد على ضرورة انتهاج السياسات التنموية المرتكزة على التنويع الاقتصادي، بغية الابتعاد عن الآثار السلبية المتولدة من انتهاج السياسات التي تدعم قطاعاً واحداً وتهمل بقية القطاعات. فالتنويع الاقتصادي وبخلاف الاختلالات الهيكلية، تتبلور في عملية تحويل الاقتصاد بعيداً عن مصدر دخل واحد، وباتجاه مصادر متعددة من مجموعة متزايدة من القطاعات والأسواق. ويعد عنصراً أساسياً في عملية التغيير الهيكلي، ويرتبطان مع بعضهما ارتباطاً وثيقاً وبعلاقة سببية ثنائية الاتجاه. لاسيما من خلال إعادة تخصيص الموارد، داخل القطاعات المختلفة وعبرها باتجاه الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى، والتي بموجبها تنتقل فيها الدولة إلى هيكل إنتاجي وتجاري أقل تركيزاً. وبخلافه يرتبط الافتقار إلى التنويع الاقتصادي بزيادة مستويات الاختلال في الهيكل الاقتصادي بحيث يمكن أن تؤدي الصدمات الخارجية إلى تقويض عملية التغيير الهيكلي. إن التنويع الاقتصادي أمر حيوي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. إذ عادة ما تولد الاقتصادات المتقدمة والتي تتبع مساراتها، حصة كبيرة من

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

ناتجها المحلي الإجمالي في قطاعي التصنيع والخدمات. بينما الاقتصادات المعتمدة بشكل كبير على الدخل الناشئ في قطاعي الزراعة والتعدين، يشكل الحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل تحدياً لها وهذا يتجسد بشكل واضح في الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالطابع الريعي، إذ أصبح شديد الحساسية من التقلبات في أسعار السلع الأساسية لا سيما النفط ويميل اقتصادها إلى الأداء الضعيف، نظراً لشدة اعتماديته على القطاع الاستخراجي في توليد النقد الأجنبي وإيرادات الموازنة العامة. ولتفادي الآثار السلبية المترتبة عليها، تحتاج الحكومات إلى تطوير وتنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي الفعّالة. خاصة أن الاعتماد المفرط للاقتصاد العراقي على إنتاج السلع الأساسية – النفط على وجه الخصوص- وصادراتها، تمخض عنه هيكلاً اقتصادياً أقل تنوعاً، واختلالاً هيكلياً واضح المعالم. وأن الاعتمادية العالية على قطاع النفط أعطى طابعاً ريعياً للاقتصاد العراقي، وخلق له تحديات من حيث التعرض لصدمات قطاعية محددة، لا سيما الصدمات المفاجئة في أسعار الموارد الطبيعية في السوق العالمية وأصبح أكثر عرضة لتقلبات النمو الاقتصادي، وانخرط بذلك في مسار طويل للحاق بركب الدول ذات الأداء التنموي الأفضل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في إثارة التساؤل الآتي:

في ظل الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، هل ترقى محاولات التنويع الاقتصادي إلى المستوى الذي يحقق فيه تغييراً في هيكله القطاعي؟

أهمية البحث:

تساهم دراسة التغيرات الهيكلية في ظل الاختلال والتنويع الاقتصادي في تطوير السياسة الاقتصادية، إذ من المعلوم أن العراق يتمتع ببنية اقتصادية تعتمد بشكل كبير على الموارد الأساسية، وهناك حاجة ملحة في تبني سياسات ناجعة للتغلب على هذا النهج. ومن خلال تحليل العلاقة بين مسارات الاختلال والتنويع الاقتصادي، يمكن أن يساهم هذا البحث في اقتراح استراتيجيات التنويع الاقتصادي الفعّالة لصانعي السياسات. وتوفر بيانات أساسية مهمة لفهم التغيرات الفعلية في الاقتصاد العراقي. وعلى الرغم من أن كثير من الدراسات تناولت أهمية التنويع الاقتصادي أو تأثير مسارات الاختلال الهيكلي في العملية التنموية، إلا أن التحليل المتعمق لتفاعل التغيير الهيكلي مع هذين العاملين ربما يعتبر السمة الأبرز لهذا البحث. إذ يمكن لهذه البحث أن يمهد الطريق أمام استكشاف طرق المساهمة في حل مشكلات كثيرة مثل خلق فرص العمل وحل عدم المساواة في الدخل وما الى ذلك من خلال التغييرات في الهيكل الاقتصادي. وفي هذا الصدد، سيكون هذا البحث بمثابة مرجع مهم لمستقبل العراق الاقتصادي وكذلك لتنمية واستقرار اقتصادها على المدى البعيد. وسيسلط الضوء على الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وأهمية حل الاختلالات، وسيساهم في توفير قوة دافعة رئيسية للتنمية المستدامة للاقتصاد العراقي في ظل التغييرات في الهيكل القطاعي.

أهداف البحث:

يسعى البحث للوصول إلى الأهداف الآتية:

1- الوقوف على حجم الاختلال الهيكلي على مستوى المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي.
2- تحديد المسار غير المتوازن للاقتصاد العراقي فيما يتعلق بالاعتماد على الموارد الأساسية، والنموذج الاقتصادي المرتكز على صناعات محددة، وتحديد السمات والتغيرات الرئيسية خلال هذه الفترة.
3- تقييم مستوى التنويع الاقتصادي من خلال تقييم الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في العراق ومستوى التقدم المحرز في التنويع من خلال مؤشراتها.

4- استكشاف التغيير الهيكلي من خلال تحليل المؤشرات التي تقيس العلاقة بين مسارات الاختلال والتنويع الاقتصادي.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل مباشر على مسار عملية التنويع الاقتصادي وترتبط به بعلاقة طردية. وأن الاختلال القائم في هيكل الاقتصاد العراقي المعتمد بشكل كبير على قطاع النفط يحول دون تنويع الاقتصاد. مما يترتب عليه تأرجح التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في حلقة مفرغة تبدأ بالاختلال الهيكلي وتنتهي به.

حدود البحث:

تقتصر حدود الفترة الزمنية المختارة في البحث على البيانات من عام 2000 إلى عام 2022، وبالتالي فإن الأحداث أو التغييرات الاقتصادية السابقة أو اللاحقة خارج هذه الفترة الزمنية. ونظراً لأن البحث يُركز على البيانات السنوية، فقد لا يتم أخذ التقلبات الاقتصادية قصيرة المدى أو الظواهر الموسمية في الاعتبار بشكل كامل. كما من الصعب جمع بيانات عن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. أما الحدود المكانية فهي تشمل العراق، الذي يمتاز باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيه باختلاف مناطقه التي تمتاز بالاختلافات الإقليمية الواضحة.

منهجية البحث:

يستند البحث الى المنهج الوصفي والتحليل الكمي لبيانات ومؤشرات عن متغيرات كلية مفسّرِة للتغيير الهيكلي والتنويع في الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:

تمثل هيكلية البحث الإطار الذي ينظم خطوات وإجراءات البحث لتحقيق نتائج موضوعية. وبغية الوصول الى أهداف البحث واختبار فرضيته، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي لبيان مستويات ومسارات التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في العراق.

وتحقيقاً لذلك تم تقسيم البحث الى قسمين رئيسين: تناول الأول الإطار النظري للتغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، والمؤشرات الخاصة بهما. أما القسم الثاني فقد تناول تحليل البيانات الخاصة بمقاييس الهيكل الاقتصادي وتفسير نتائج مؤشرات التنويع والتغيير الهيكلي في العراق. واختتم البحث بمجموع من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة:

اجريت العديد من الدراسات حول تحليل التأثير السلبي للهيكل الاقتصادي المعتمد على الموارد الاساسية على التنويع الاقتصادي وبالنتيجة التغيير الهيكلي. والكثير من هذه الدراسات أبرزت أهمية التخلص من الاعتماد على صناعة واحدة في المقام الأول، وما ينجم عن ذلك من اختلالات وأعباء اقتصادية على المديين القريب والبعيد. وهذه الدراسات كثيرة نذكر أبرزها:

1- دراسة الخطيب (2014) استهدف البحث تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2013. تم تقدير مؤشرات التنويع اعتماداً على مكمل معامل هيرفندال-هيرشمان. وقدر المعامل انطلاقاً من خمسة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والصادرات، والواردات، والإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. ثم قدر معامل مركب للتنويع اعتماداً على الوسط الحسابي المرجح لمعاملات التنويع البسيطة للمتغيرات الخمسة. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير. وبينت النتائج القياسية الأثر

العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي في المملكة، وهو ما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يترافق مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية. وعلى الرغم من التزايد الطفيف في درجة تنويع الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة، فإن هذا التنويع الذي اعتبرته خطط التنمية المتعاقبة هدفاً إستراتيجياً لم يتحقق بعد، لأن الصادرات والإيرادات الحكومية مازالت تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية. وهو ما يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد السعودي، وفي دور الدولة في إدارته بوصفها موزعاً للإعانات والدعم، وتحويل هذا الدور بربط الدعم والإعانات بمؤشرات الكفاءة والإنتاجية.

2- دراسة معلة و أحمد (2015) التي اشارت الى أن الاقتصاد العراقي يعاني من إشكالات واختلالات واسعة لأسباب داخلية وخارجية فهو لايزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) بالرغم من توفر موارد عديدة ومتنوعة ووجود إمكانيات جيدة فيه، وأن عملية تنويع هذا الاقتصاد وتوجيهه نحو الاتجاه الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية أمر في غاية الأهمية. فمحاولات معالجة عدم التوازن في الاقتصاد العراقي جاءت ناقصة، ولم تكن واضحة ودقيقة ايضاً، وكذلك عدم وضوح في الخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية، مما ترتب على ذلك تبديد للثروات وضياعها وعدم تحقيق نمو وتطور ملموس طيلة السنوات الماضية. لذلك تؤكد الدراسة على اعتماد استراتيجية ملائمة وفعّالة لحالة الاقتصاد العراقي وقطاعاته الأساسية مع توفير البيئة المناسبة لذلك، وفي مقدمة هذه الخطط وضع وترتيب الأولويات الاستثمارية والبنى التحتية اللازمة، وتنويع الاقتصاد العراقي من اجل تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى كل ذلك من شأنه أن يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- دراسة صالح ونوري (2018) أظهرت واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال مدة (2003-2015) والمتمثلة باختلال الهيكل الانتاجي واختلال الهيكل التجاري، واختلال هيكل الموازنة العامة، وتتبعت الدراسة اثر تلك الاختلالات على النمو القطاعي العام والتشغيل. وتبين أن الاقتصاد العراقي يعاني منذ أمد طويل من وجود اختلال في هيكله الاقتصادي يتمثل في عدم تكافؤ العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة له، وفق النسب والمستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية. وأظهرت الدراسة من خلال التحليل الوصفي ضعف نمو المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل واستمرار ريعية الاقتصاد اعتماداً على صادرات النفط. وتوصلت الدراسة إيضاً الى استنتاج بوجود اختلالات في هيكل النفقات العامة والمتمثل بانعدام التناسب الصحيح بين شقيها الاستثماري والتشغيلي، فضلاً عن الاختلال في هيكل الايرادات العامة والمتمثل في الاعتمادية الشديدة على الريع النفطي. وان هذا الاختلال المركب قاد الى اختلالات كثيرة، ابرزها ضعف النمو القطاعي الانتاجي وزيادة درجة الانكشاف التجاري بسبب نمو الاستيرادات وتفوقها على الصادرات فيما لو استبعدنا النفطية منها، و لقد كان نتاج كل ذلك تعثر وضعف العملية التنموية، مما انعكس سلبا على واقع التشغيل والتنويع الاقتصادي عموماً.

4- دراسة Sarangi وآخرون (2019) أكدت أن الاتجاهات الاقتصادية الكلية في العراق مدفوعة بتطورين رئيسيين في السنوات الأخيرة. أولاً، الاعتماد بشكل كبير على أداء قطاع النفط. ثانياً، معاناة الاقتصاد العراقي بشدة من الحرب ضد الجماعات المتطرفة. وقد أدى ذلك إلى انكماش النمو الاقتصادي وتدمير البنية التحتية وإضعاف ثقة الاستثمار وزيادة الفقر وارتفاع معدلات البطالة. وبات توليد فرص العمل في القطاع العام ممتداً إلى أقصى حد له. إذ أصبح القطاع العام يمتص حصة كبيرة من القوى العاملة في العراق، لكن العديد منهم يميلون إلى العمل في وظائف مقنّعة. وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الوصفي للجداول المتضمنة الى أن هناك ارتفاعاً في معدلات البطالة، وضعف القطاع الخاص، وانخفاض إنتاجية القطاعات غير النفطية، ووجود قطاع غير رسمي كبير، وانخفاض كفاءة الأداء المؤسسي مما شكّلت جوهر تحديات تحقيق التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي. وأن التحول التدريجي من القطاعات الاقتصادية النفطية إلى القطاعات غير النفطية التي تولد المزيد من الوظائف مقارنة بقطاع النفط وخلق الظروف المواتية لتعزيز الاقتصاد

المنتج من خلال الحوافز المالية المناسبة سوف يتطلب إصلاحات هيكلية شاقة على المدى المتوسط إلى الطويل. وأضفت الدراسة على أن التحول الدائم لتحقيق إنتاجية أعلى وتنويع اقتصادي لن يكون ممكناً دون معالجة القيود المفروضة على جانب العرض مثل تحسين رأس المال البشري والبنية الأساسية والعلوم والتكنولوجيا.

5- دراسة جاسم وعبد الزهرة (2019) التي ركزت على التحديات التي تقف عائقاً امام توجهات التنويع الاقتصادي في العراق، والتي تتضمن تحديات داخلية كالفساد المالي والاداري وتردي الوضع الأمني وضعف آلية تنفيذ المشاريع والبنى التحتية وانخفاض دور القطاع الخاص والقطاعات المصرفية وتزايد العجز في الموازنة العامة التي تقيد تمويل المشاريع الاقتصادية اضافة الى التحديات الخارجية، كالديون الخارجية والعولمة الاقتصادية. فضلاً عن الاعتماد على القطاع النفطي بشكل مفرط مما ترتب عليه بحسب الدراسة اختلالات هيكلية تمخضت عنها صدمات خارجية بسبب الانكشاف التجاري. وأشارت الدراسة أيضاً الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت وتدني نسب التشغيل والعاملين في هذا القطاع، مما يحد من امكانية التنويع الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب-بحسب الدراسة- تبني سياسة الخصخصة واتخاذ اجراءات وسياسات تهدف الى تنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي عبر تقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز والاعفاءات المختلفة للمستثمرين، وفق الاولويات القطاعية التي تعزز من النمو الاقتصادي.

6- دراسة سعيد (2020) التي بحثت في موضوع إعادة البناء الاقتصادي في العراق وتوضيح أهم متطلبات عملية إعادة البناء، مع التركيز على التنويع الاقتصادي كسياسة ضرورية للتغلب على الأحادية الاقتصادية التي هي سبب غالبية المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، وأسهبت الدراسة في تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية والموارد الطبيعية وقدرة القطاعات الاقتصادية على تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة في تقدير النماذج القياسية لبيان حصة الإيرادات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي للنمو. كما قدمت الدراسة تحليلاً قياسياً لمساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة، التصنيع، النفط الخام، أنواع التعدين الأخرى، والسياحة) في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتحديد مدى التنويع الاقتصادي وإمكانية تحقيقه في العراق، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تنويع اقتصادي بالمستوى المطلوب، حيث أن مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة بمساهمة الإيرادات غير النفطية، كما تشير مساهمة أنشطة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف التنويع الاقتصادي. كما أوصت الدراس إلى أن العلاقة الإيجابية بين الإيرادات غير النفطية المذكورة والناتج المحلي الإجمالي تعزز من إمكانية زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال التنويع.

7- دراسة غانم والسلطان (2020) عن الاقتصاد السعودي إذ هدفت إلى دراسة العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2018. ولتحقيق أهدافها اعتمدت هذه الدراسة على مؤشر هيرشمان هرفندال ومعادلات التكامل المشترك. وتبين من هذه الدراسة أن مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في الناتج المحلي الإجمالي زادت بمعدل نمو سنوي، بينما انخفضت مساهمة قطاع النفط بمعدلات نمو سنوية طفيفة جداً. مما تولد عنه انخفاض نسبي في معامل التنويع الاقتصادي مع التقدم بالخطط التنموية، في اشارة إلى وجود اتجاه نحو تنويع اقتصادي في الاقتصاد السعودي. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة إنتاج النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير ذو التأثير الأكبر على التنويع الاقتصادي، حيث أن أي محاولات في زيادة نسبة قيمة إنتاج النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة معامل هيرفيندال هيرشمان (انخفاض التنويع الاقتصادي)، كما تبين أن زيادة الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالمحصلة فإن تأثير التنويع الاقتصادي الشامل والتشغيل الإجمالي على الناتج المحلي

الإجمالي لم يكن كبيراً، نظراً لانخفاض قيمة مضاعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الاقتصاد السعودي.

8- دراسة الركابي (2022) التي استهدفت تشخيص دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من خلال تحليل اتجاهات التغيير الهيكلي في قطاع الصناعات التحويلية. وتوصل البحث من خلال التحليل الوصفي الى أن اتجاهات التغيير في الناتج المحلي الاجمالي، والتشغيل وتكوين رأس المال، والموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية كانت نابعة من مساهمة القطاع النفطي في الناتج ولم تتأثر الصناعات التحويلية بها. ولم تكن هناك أي نتائج تثبت تعرض التصنيع الى تغيير هيكلي أو تنويع اقتصادي، بل على العكس أظهرت الدراسة أن انخفاض الاستثمار الموجه نحو فروع الصناعات التحويلية عمّق من الاختلال الهيكلي في قطاع الصناعة عموماً. وختاماً أوصى البحث بضرورة تقديم الحوافز الحكومية كوسيلة فعّالة لدفع الصناعات للاستثمار في المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تعزز النمو المستدام لتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام؛ نظراً للحاجة الملحة الى تبني سياسات صناعية جديدة في العراق تهدف الى رفع مستوى التنويع الاقتصادي.

9- دراسة حسن وآخرون (2023) التي أشارت الى تبني الكثير من الدول العربية المصدرة للنفط خططاً واستراتيجيات لتعزيز التنويع الاقتصادي لمواجهة التحديات والصدمات الخارجية وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، إذ أكدت حدوث تراجع نسبي في حصة قطاع الصناعات الإستخراجية في الدول العربية المُصدرة للنفط من الناتج المحلي الإجمالي. بينما ظلت حصة الإيرادات النفطية في بعض الدول العربية المصدرة للنفط تفوق 90 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. وأوضحت الدراسة من خلال تحليل الاتجاه العام للبيانات، أن قطاع الخدمات أكثر القطاعات استقطاباً للعمالة في الدول العربية المصدرة للنفط. وتشير الدراسة أيضاً الى تحسن مؤشر تركز الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بما يُشير إلى اتجاهها إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع الاستخراجي. وتحسن فيها مؤشر التنويع الاقتصادي. بالمقابل تراجع عدد العمالة في قطاع الزراعة. واستطاعت الكثير من هذه الدول تبني خطط ورؤى تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للدخل، وبالتالي زيادة الاعتماد على الأنشطة الإنتاجية والصناعات التحويلية التي تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل. إلى جانب تطوير البنية التحتية الضرورية، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تفعيل العمل على زيادة مستويات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم الأنشطة الاقتصادية.

الإفادة العلمية للبحث:

تناولت معظم الدراسات أهمية التنويع الاقتصادي أو تأثير مسارات الاختلال الهيكلي في العملية التنموية، إلا أن السمة الأبرز التي تميز هذا البحث عن الأدبيات والأعمال الأخرى، هو تحليل تفاعل التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي مع التنويع الاقتصادي في ظل وجود الاختلالات الهيكلية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي والاختلال الهيكلي

1-1: مفهوم التغيير الهيكلي:

تجلى استخدام مصطلح التغيير الهيكلي في النصف الثاني من القرن الماضي، ويعد سيمون كوزنتس (1957) ومن بعده هوليوس تشينيري (1960) من أوائل خبراء الاقتصاد الذين وصفوا

عملية التغيير الهيكلي تجريبياً. وكانت أعمالهما امتداداً للمساهمات التي قدمها خبراء احصائيون أمثال فيشر (1939)، كلارك (1940). ومنذ ذلك الحين، بذل العديد من الباحثين الكثير من الجهود لإعادة بناء البيانات التاريخية من أجل تقديم صورة أكثر شمولاً لهذه المفهوم. إذ قدم ماديسون (1987)، سيركوين (1988)، كايبل (1997)، دينيس وآيسكان (2009)، بوير وكابوسكي (2012)، برودبيري وآخرون (2013) وهيريندورف وآخرون (2014) والعديد من الآخرين مساهمات مهمة في مجال الدراسات التجريبية للتغيير الهيكلي (Gabardo, 2018: 4-5).

وبناءً على هذا الكم من الأعمال والدراسات، فقد تم تعريف مفهوم التغيير الهيكلي بطرائق عدة مختلفة، إلا أن المعنى الأكثر شيوعا له يشير إلى التغيرات طويلة الأجل المستمرة في التكوين القطاعي للنظم الاقتصادية وهذا المعنى أكده هوليوس تشينيري (1986) وسيركوين (2007). وبشكل أكثر تحديداً فإن التغيير الهيكلي يرتبط بالتعديلات في الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة مع مرور الوقت، التي تقاس بحصتها في الناتج أو العمالة. ومن الجوانب الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار هي التغيرات في موقع النشاط الاقتصادي، من مثل عملية التحضر، أو بمعنى أوسع التغيرات في البيئة المؤسسية (Silva and Teixeira, 2008: 273). ويُعرّف التغيير الهيكلي أيضاً، بأنه انتقال الاقتصاد من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة وكثيفة العمالة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والمهارات الكثيفة، وإن القوة الدافعة وراء ذلك هو التغير في الإنتاجية في القطاع الحديث، الذي يهيمن عليه التصنيع والخدمات. كما يتميز بانتقال القوى العاملة من الأنشطة كثيفة العمالة إلى الأنشطة كثيفة المهارات، وتتأثر حركة اليد العاملة بشدة بوجود الفرص في القطاعات كثيفة المهارات، لأنه حتى في حال وجود هذه الفرص، فإنه قد لا تنتقل العمالة إلى قطاع جديد، إلا إذا تم تدريبها بشكل مناسب ليتم استيعابها في هذا القطاع، ومن ثم فإن القوى العاملة الحالية ستحتاج إلى التدريب اللازم قبل الانتقال إلى القطاع الجديد (Herrendorf.B, 2014: 2).

2-1: مؤشرات التغيير الهيكلي:

يلتبس مفهوم مصطلحي المقياس والمؤشر على الكثير من الباحثين، وهناك كتابات كثيرة تخلط بين هذين المفهومين وتتعامل معهما على أنهما مرادفين ويحملان ذات المعنى، إلا أن هناك اختلاف بائن بينهما. فالمؤشر هو نتيجة للآثار التي تنعكس من حركة ونشاط المقياس بينما المقياس أو المقاييس هي السبب في تحديد قيمة المؤشر. بكلام آخر عندما يراد معرفة قيمة مؤشر التغيير الهيكلي في اقتصاد ما، فإن التغيرات في سلوك وقيمة المؤشر تكون ناتجة عن التغيرات في المقاييس المستخدمة (المتغيرات) المعبرة عن التغيير الهيكلي. وبالتالي تكون نتيجة قيمة المؤشر منفردة وتعطي قيمة فريدة واحدة، بينما ليس بالضرورة أن يكون المقياس المتسبب في ظهور المؤشر مقياساً واحداً، بل في أغلب الاحيان تكون مقاييس متعددة وهي في الغالب تشمل سلسلة من البيانات والمعلومات. بناءً عليه فالمؤشر هو النتيجة، والمقياس هو السبب (Stenner & Burdick, 2009: 1).

لعل من بين أفضل التصنيفات التي تمت صياغتها، في بيان المؤشرات المستخدمة لمعرفة وتيرة التغيير الهيكلي هي تلك التي حددها الاقتصادي الالماني (Nach Stamer) في بحثه المنشور باللغة الالمانية عام (1999) بعنوان هل التغيير الهيكلي في ألمانيا بطيء جداً؟ والذي وصف مؤشرات التغير الهيكلي بأنها تتم بين نقطتين زمنيتين، ويمكن التعرف عليها من خلال سلسلة من المؤشرات البديلة التي تؤدي هذا الغرض(Maennig & Stamer, 1999: 4). نذكر منها الآتي:

أ) **القيم المطلقة للمتغير ويرمز لها بـ $NAV_{s,t}$** ، ويُطلق عليه أحياناً أيضاً مؤشر ميكايلي (1962) أو مؤشر ستويكوف (1966) وهي تقيس التغيير الهيكلي في الاقتصاد بين فترتين زمنيتين (s = فترة الاساس، t = فترة المقارنة) وصيغتها الرياضية هي(Dietrich, 2012: 919):

$$\mathrm{NAV}_{\mathrm{s,t}} = 0.5 \sum_{i=1}^{n} |X_{it} - X_{is}|$$

لحساب هذا المؤشر، في البداية يتم حساب الفروق المطلقة للمتغير او المتغيرات المعبرة عن التغيير الهيكلي للقطاعات (xi) وذلك بين نقطتين في الزمن s وt. ثم يتم جمع القيم المطلقة لهذه الفروق. والنتيجة تكون بين الصفر والواحد الصحيح (0-1) بحيث يكون تفسير القيمة الصافية للمؤشر بسيطاً للغاية. إن مقدار التغيير الهيكلي يساوي بالضبط حصة تحركات القطاعات كنسبة مئوية من الاقتصاد بأكمله. إذا ظل الهيكل دون تغيير، فإن المؤشر يساوي الصفر، وإذا كان التغيير في جميع القطاعات في أعلى مستوياته - مما يعني أن الاقتصاد بأكمله يخضع لتغيير كلي - فإن المؤشر يساوي الواحد الصحيح. وأي مقدار يقع بينهما، فإن مستوى التغيير الهيكلي يكون مرتفعاً كلما اقترب مقدار المؤشر من الواحد الصحيح، وينخفض مستواه كلما اقترب من الصفر(Dietrich, 2012: 920).

ب)**مؤشر ليليان (Lilien index):** إن مؤشر ليليان هو مقياس مهم للتغير الهيكلي في عدد من مجالات البحث الاقتصادي. ومن المجالات التي نركز عليها بشكل خاص هنا، هو الاستخدام الشائع لمؤشر ليليان كمقياس للتغير الهيكلي في تكوين العمالة في الأدبيات البحثية حول العوامل المحددة للبطالة الهيكلية. وبشكل غير مباشر، يقيس مؤشر ليليان الدرجة التي يتأثر بها الطلب على العمالة بالتحولات القطاعية في تكوين الناتج (Ansari et al, 2014: 1). ويعد من المؤشرات البارزة المستخدمة في معرفة وتيرة التغييرات الهيكلية في اقتصاد ما، وكان الاقتصادي David M. Lilien هو من طور عام (1982) نموذجاً للتغير الهيكلي في الطلب على العمالة، يقيس الانحراف المعياري لمعدلات النمو القطاعي للعمالة من الفترة (t1) إلى الفترة (t2) وبالنسبة لكل منطقة جغرافية، ووفقاً لـ ليليان فإن التحولات في الطلب على العمالة بين قطاعات الاقتصاد تتطلب إعادة توزيع العمالة بشكل مستمر، وينتج عنها في الغالب بطالة احتكاكية نتيجة لاستغراق العمال وقتاً طويلاً في الحصول على وظائف جديدة. استخدم ليليان سلسلة من المعادلات لغاية الوصول الى الصيغة الاتية، التي تمثل مؤشراً للفروقات بين التوظيف القطاعي والعمالة الكلية (Lilien, 1982: 787) (Ansari et al, 2014: 2):

$$LI = \left[\sum_{i-1}^{n}(w_{it}) * \left[ln(\frac{x_{it}}{x_{it-1}}) - ln(\frac{X_t}{X_{t-1}})\right]^2\right]^{0.5}$$

حيث أن (w_{it}) هو حصة القطاع الأول من إجمالي العمالة في الفترة (t)، و(x_{it}) العمالة في القطاع الأول، (X_t) العمالة في المنطقة بأكملها، $ln(\frac{x_{it}}{x_{it-1}})$ نمو العمالة في القطاع الأول في الفترة (t). و $ln(\frac{X_t}{X_{t-1}})$ نمو العمالة في المنطقة بأكملها في الفترة (t).

ت)**مؤشر ليليان المعدل (Modified Lilien index) :** كان مؤشر ليليان (1982) يقيس في الأصل الانحراف المعياري لمعدلات النمو القطاعي للعمالة من الفترة t إلى الفترة t-1 وقد عدل ستامر stamer (1999) هذا المؤشر من أجل تلبية خصائص المقياس المتمثلة في امكانية أن يكون التغيير الهيكلي بين فترتين مستقلاً عن التسلسل الزمني، بالاضافة الى وجوب أن يكون التغيير الهيكلي في فترة واحدة أصغر أو مساوياً للتغيير الهيكلي بين فترتين فرعيتين، وهو ما افتقد إليه مؤشر ليليان. ويقيس مؤشر Lilien المعدل الانحراف المعياري النسبي لنمو العمالة في القطاع نسبة إلى النمو الإجمالي في العمالة. وقد تم بناء مؤشر ليليان المعدل على النحو التالي(Cortuk & Singh, 2013: 9)(Ansari et al, 2013: 6) (Dietrich, 2012: 921):

$$MLI = \left[\sum_{i-1}^{n}(W_{it}) * \left[ln(\frac{x_{it}}{x_{it-1}}) - ln(\frac{X_t}{X_{t-1}})\right]^2\right]^{0.5}$$

حيث أن (W_{it}) متوسط حصة القطاع (i) في إجمالي العمالة لفترتين زمنيين هما (t) و(t-1).
أما بقية مكونات الصيغة الرياضية فهي مُشار إليها في الصيغة الرياضية لمؤشر ليليان (أعلاه).

2-1: مفهوم التنويع الاقتصادي:

يقودنا تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي الى توضيح الاختلاف بين التنوع والتنويع، فالكثير من الأبحاث لا تميز بينهما، وكأن هذين المصطلحين قابلان للتبادل ويعطيان ذات المعنى. إلا أنه في الحقيقة هناك فرق واضح بينهما. يشير التنوع إلى حالة عدم التشابه والاختلاف والتباين، بينما التنويع هو عملية جعل الأشياء أكثر تبايناً واختلافاً وتنوعاً. فالتنويع عملية ديناميكية وهي السبب، بينما التنوع ثابت وهو النتيجة المتمخضة عن عملية التنويع. أي بمعنى لا يمكن الوصول بالاقتصاد إلى حالة التنوع، مالم تكن هناك آليات واستراتيجيات لعملية التنويع. لذلك يتم استخدام مصطلح التنويع الاقتصادي كعملية إستراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد إلى مصادر متعددة للدخل موزعة على القطاعات الأولية والثانوية والثالثية (Nourse, 1968: 74).

بشكل عام، يعني التنويع الاقتصادي، حدوث تغيير بنيوي من التركيز الأكبر إلى التنوع الأكبر. ويشير هذا التنوع الأكبر إلى تنوع المؤسسات داخل قطاع ما، أو القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد، أو تنوع البلدان (الشركاء التجاريين) التي تباع لها السلع التي تنتجها الدولة. لذلك سنجد أن معظم تعريفات التنويع الاقتصادي، تسلط على جانبين مهمين من الاقتصاد: الهيكل الإنتاجي، وهيكل التجارة الخارجية (الصادرات تحديداً). وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فالتنويع الاقتصادي هو عملية تحويل الاقتصاد بعيداً عن مصدر دخل واحد نحو مصادر متعددة من مجموعة متزايدة من القطاعات والأسواق (UNFCCC, 2005: 1).

تباينت التعريفات المعطاة للتنويع الاقتصادي كما أسلفنا، ومعظمها تتمحور حول ذات المعنى. إذ يستخدم الكثير من خبراء الاقتصاد التنموي ولعل من أبرزهم (Moshe Syrquin) مصطلح التنويع الاقتصادي على أنه امتداد لعملية التغيير الهيكلي، التي بموجبها يتم تحويل الموارد من القطاعات الأولية (القائمة على الموارد الطبيعية) إلى القطاعات الثانوية (التصنيع) والقطاعات التقنية (الخدمات). وهذا التغيير في الهيكل الاقتصادي الذي تحركه التغيرات في الطلب وتقنيات الإنتاج وتدفقات التجارة هو الذي يحدد التنمية الاقتصادية الحديثة. وأن التنويع الاقتصادي يجعل الهيكل الاقتصادي في الغالب، غير متوازن لصالح قطاعات معينة وضد قطاعات أخرى(Siegel et al, 1995: 262). ويعرف التنويع الاقتصادي أيضاً، على أنه تلك الزيادات التدريجية في الناتج المحلي الاجمالي، الناجمة عن نمو جميع القطاعات الاقتصادية بشكل لا يشترط فيه التوازن، وتنامي فرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص فضلاً عن تقليل الاعتماد على قطاع الموارد الطبيعية، من أجل خلق اقتصاد مستدام يعتمد على جميع القطاعات بدلاً من قطاع واحد، أي أنه يمثل الحالة التي يكون بمقدور جميع القطاعات الاقتصادية تكوين الناتج بشكل متقارب وعدم الاعتماد على قطاع واحد أو اثنين في تكوين الناتج وإهمال القطاعات الأخرى (عواد و عساف، 2014: 467). ويرى آخرون أن التنويع الاقتصادي، يجسد الانخفاض التدريجي لمساهمة قطاع السلع الأساسية بما فيها الموارد الطبيعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مقابل زيادة تدريجية في حصة ومساهمة القطاعات الاخرى لاسيما قطاعي الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات فيه (جاسم و عبدالزهرة: 233). ويعرف على أنه العمليات المتتابعة التي تهدف الى تنويع هيكل قطاع الانتاج وقطاع التصدير، وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، على النحو الذي يقلل من الاعتماد الكلي على مخرجات قطاع واحد؛ ويفتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة مرتفعة وقادرة على توفير فرص عمل أكثر انتاجية للقوى العاملة الوطنية (أحمد و أحمد، 2018: 22).

إن الاستطراد في عرض تعريفات التنويع الاقتصادي، تنصب في الارتكاز على ثلاث مرتكزات رئيسة:

أ. إنها عملية ديناميكية تتضمن توليفة من الاستراتيجيات والاجراءات التي تأخذ بالاقتصاد نحو استخدام أكثر من مصدر مستدام واحد للدخل.
ب. مشاركة متقاربة لمعظم قطاعات الاقتصاد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
ت. تناغم دور القطاعات الانتاجية والقطاعات التصديرية مع بعضها البعض.

2-2: أنماط التنويع الاقتصادي

تتباين الرؤى حول تقسيم أنماط التنويع الاقتصادي، إذ يربط البعض التنويع بالانتاج والصادرات السلعية، وهناك من يربطه بتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. بينما يميز آخرون بين نوعين من التنويع، الافقي وهو يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديد للسلع والخدمات المنتجة في القطاع ذاته، والتنويع العمودي الذي يتطلب اضافة مراحل انتاجية وسلع جديدة واستحداث فروع انتاجية للقطاعات التي تتمتع بانتاجية عالية (الخطيب، 2014: 113). بناءً عليه، يمكن تقسيم التنويع الاقتصادي إلى ثلاث أنماط رئيسة:

2-3: مؤشرات التنويع الاقتصادي

إن قياس مستوى التنويع الاقتصادي لبلد ما ليس مهمة بسيطة ولا يوجد إجماع على المؤشر أو المؤشرات الأكثر أهمية وأكثر ملائمة. في الواقع، لا يوجد مؤشر قياسي لمستوى التنويع في اقتصاد ما أو بلد ما يُستخدم بشكل عام في التحليل الاقتصادي. على العكس من ذلك، هناك طرق مختلفة لقياسها اعتماداً على الهدف من الدراسة أو التقييم. وتتعلق اختيار المؤشرات المختلفة بالتعريف المفاهيمي المستخدم، أو المعلومات الإحصائية المتاحة، أو ما هو الدافع الذي لدى الدولة لتنويع اقتصادها (Viale, 2019: 7). لذلك يلجأ الأكاديميون والباحثون عموماً الى استخدام مجموعة واسعة من الأدوات الإحصائية، ومؤشرات عديدة للتنويع الاقتصادي، بدءاً من المؤشرات الوصفية البسيطة إلى التقنيات القياسية الاقتصادية المعقدة. ومع ذلك، يبدو أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المؤشر الأفضل، على الرغم من أن النتائج التجريبية واستطلاع الدراسات والبحوث التجريبية، أظهرت حالات استخدام مكررة لمؤشرات بعينها، وتم التمكن من خلال تلك المؤشرات من تحليل حالات التنوع الاقتصادي والوقوف على حيثياتها، والاستنتاجات المتولدة عنها. وبالتالي فإننا سوف نركز على أهم تلك المؤشرات، والمتمثلة في الآتي:

أ- مؤشر هيرفيندال-هيرشمان(The Herfindahl–Hirschman index) المرمز(HHI)

يُعرف باسم مؤشر هيرفيندال، وهو مقياس إحصائي للتنويع الاقتصادي. وقد حقق درجة غير عادية من الوضوح بالنسبة لمؤشر إحصائي بسبب استخدامه من قبل وزارة العدل وبنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي في تحليل التأثيرات التنافسية بين الاسواق والقطاعات. كما يمكن استخدام مؤشر هيرفيندال لقياس التركيز في مجموعة متنوعة من السياقات، أهمها تركيز السوق أو الصناعة، وشائع الاستخدام كما أسلفنا لقياس التنويع الاقتصادي، وقياس مدى تغير التنوع بمرور الوقت، ومقارنة التنويع الاقتصادي عبر القطاعات المختلفة. يتم حساب مؤشر HHI عن طريق تربيع حصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ثم جمع الأرقام الناتجة. وصيغتها كالآتي (Rhoades, 1993: 188):

$$HHI = \sum_{1}^{n} (X_{1i}^2 + X_{2i}^2 + \cdots + X_{ni}^2)$$

HHI = مؤشر هيرفيندال – هيرشمان , $X_{1i}....X_{ni}$ = حصة القطاعات الاقتصادية من GDP، حيث أن (X_{1i}) يمثل قطاع السلع الأساسية والأخرى تمثل بقية القطاعات على التوالي.

تنحصر قيمته بين (0، 10,000) فعندما يكون مقدار المؤشر مساوياً للصفر فذلك يدل أن التنويع الاقتصادي في أوّجه، وأن درجة تركيز النشاط القطاعي في أدنى مستوياته، وعندما يكون مقدار المؤشر مساوياً لـ (10,000) فهذا يدل أن التنويع الاقتصادي معدوم، وأن هناك صناعة أو

قطاع بمفرده يهيمن على تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالكامل، وأن درجة التركيز في أعلى مستوى له وهو دلالة أيضاً على وجود احتكار مطلق من صناعة أو قطاع لوحده. إلا أن كلا هذين المقدارين المتطرفين لا يكاد أن نرى لها وجوداً في أرض الواقع. والحالة الشائعة هي تأرجح مقدار المؤشر بينهما، فكلما اقترب من الصفر دل على ارتفاع مستويات التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب من (10,000) دلّ على انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي. اذا كانت قيمة مؤشر HHI مساوياً أو تزيد عن 2500 فإن السوق أو الصناعة أو الاقتصاد، يعد منخفض التنويع وعالي التركيز، بينما إذا كان مساوياً لـ 1500 وأقل من 2500، فسيتم اعتباره متوسط التنويع ومركزاً بشكل معتدل، وأقل من 1500، يعد اقتصاداً متنوعاً، ومنخفض التركيز(Shehabi, 2019: 28).

ب- مؤشر شانون (Shannon Entropy Index) مؤشر (SEI): تم تقديم المؤشر إلى الاقتصاد بواسطة ثيل (Theil) عامي 1965، 1967، الذي استعارها من شانون (1948) واقترح ثيل استخدام المؤشر كمقياس لعدم المساواة في الدخل وتركيز الصناعة. ومؤخراً، اقترح ألكسندر (1997) وفرينكين وآخرون (1999) تطبيق مؤشر شانون على التنويع القطاعي والانتاجي (Straathof, 2006: 297-298). يُعرَّف مؤشر شانون بأنه المجموع السالب لحصص الانتاج أو العمالة مضروباً في اللوغاريتم الطبيعي (ln) لحصص الانتاج والعمالة لكل قطاع أو صناعة منفردة. يلاحظ أنه بسبب اللوغاريتم الطبيعي المستخدم في الصيغة الرياضية لهذا المؤشر، فإن مؤشر شانون هو مقياس عكسي للتركيز، أي أنه يزداد مع تناقص التركيز القطاعي أو الصناعي. بحيث يعطي الحد الأدنى (الذي يقع عند الصفر) تنوعاً شبه معدوماً، ويكتمل التنويع عند الحد الأعلى للمؤشر (في الغالب تقترب قيمته من 4.6) بمعنى حصول كل صناعة على نفس حصة الانتاج أو التوظيف. إذن قيمة مؤشر شانون تتراوح بين (0 : ~ 4.6) أما صيغته الرياضية فهي كالآتي :(Palan, 2010: 15)

$$SEI = -\sum_{i=1}^{I} b_i \ln(b_i)$$

SEI = مؤشر شانون **bi** = نسبة مساهمة كل قطاع أو صناعة من المجموع **ln** = اللوغاريتم الطبيعي

تشير القيمة القريبة من 0 إلى انعدام التنويع. بينما تشير القيمة القريبة من 4.6 أو إلى أن التنويع الانتاجي والقطاعي في أعلى مستوياته. أما القيم المحصورة في المنتصف فهي غامضة وهو عيب واضح في هذا المؤشر ولكنها على أية حال، تدل على المستويات المرتفعة نسبياً للتنويع، كلما اقتربت من (4.6) والمستويات المنخفضة نسبياً من التنويع، كلما اقترب قيمة المؤشر من الصفر.

ت- مؤشر أوجيف (Ogive Index) المرمز (OI): استخدم تريس [1938] لأول مرة مؤشر أوجيف لقياس التنويع الاقتصادي أو بالأحرى التنويع الصناعي. إذ يستخدم مؤشر أوجيف لقياس التنويع بالاعتماد على مقياس توزيع العمالة بين القطاعات أو الصناعات، ومن خلال قيمته يتم معرفة مستوى التوزيع المتساوي للعمالة بين جميع القطاعات. وتنحصر قيمة مؤشر أوجيف بين الحد الصفري (0) والحد الأعلى المتمثل في القيمة المطلقة لـ (1-) ولمعرفة مقدار هذا المؤشر يتم استخدام الصيغة التالية (Wasylenk & Erick, 1978: 106) :

$$OI = N \sum_{i=1}^{n} \frac{(Si - \frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث (N) هو عدد القطاعات التي ينقسم إليها الاقتصاد المختار لأغراض التحليل، و(Si) هي الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي للقطاع من (1،2،...n) ، ويتم التعبير عنها عادةً كحصة العمالة، فكلما تم توزيع النشاط الاقتصادي في المنطقة بالتساوي بين قطاعاتها، زاد التنويع. ويرتبط

الاقتصاد الذي يحتوي على عدد أكبر من القطاعات و/أو توزيع أكثر توازناً للنشاط الاقتصادي بتنويع أكبر. فعندما يكون عدد القطاعات هو (N)، يعني التوزيع المتساوي أن (Si) يساوي (1/N)، وهي الحصة المثالية لكل قطاع، ومؤشر أوجيف يساوي صفر، مما يعني التنويع المثالي. بينما يؤدي التوزيع غير المتكافئ للنشاط القطاعي إلى ارتفاع قيمة مؤشر أوجيف، وهو بطبيعة الحال يمثل انخفاضاً في التنويع (Attaran & Zwick, 1987: 18).

ث- مؤشر هاشمان (The Hachman Index) المرمز (HI): يقيس مؤشر هاشمان التنويع الاقتصادي لمنطقة ما بناءً على مدى تطابق تكوين الصناعات مع تكوين منطقة أكبر وأكثر تنوعاً. بمعنى أن المؤشر يظهر مدى تطابق التنويع الاقتصادي في قطاع معين أو مجموعة من القطاعات في منطقة جغرافية معينة، مقارنة بالتنويع الاقتصادي لذات القطاع أو القطاعات في منطقة جغرافية أخرى متميزة بارتفاع مستوى التنويع الاقتصادي. وقد تم تطوير المؤشر بواسطة فرانك هاشمان، الخبير الاقتصادي والمدير المساعد لمعهد كيم سي جاردنر(Kem C. Gardner) للسياسات في ولاية يوتا بالولايات المتحدة. وأصبح المؤشر معترفاً به كمقياس للتنويع الاقتصادي وللتخصص الاقتصادي الإقليمي. والمؤشر لفترة زمنية معينة يتم حسابه على النحو التالي (Lloyd, 2023: 2):

$$HI = \frac{1}{(\Sigma_{i=1}^{n} (\frac{E_{si}}{E_{Ri}})(E_{si}))}$$

ESi هي حصة المقياس المستخدم (مثل حصة الانتاج، حصة العمالة) في الصناعة أو القطاع في المنطقة المراد مقارنتها. بينما ERi هي حصة ذات المقياس الاقتصادي للمنطقة المقارَنة. وتتراوح درجة مؤشر هاشمان من 0 إلى 100 (وهناك من يقيس درجة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح). وتشير الدرجة الأعلى إلى أن التنويع للمنطقة المراد مقارنتها، يشبه إلى حد كبير التوزيع الجغرافي للمنطقة المقارَنة، وبالتالي فهو متنوع. وتشير الدرجة المنخفضة إلى أن المنطقة أقل تنويعاً من المنطقة المقارَنة وأكثر تركيزاً في عدد أقل من الصناعات. بمعنى آخر تشير الدرجة الأعلى إلى المزيد من التنويع الاقتصادي، في حين تشير الدرجة المنخفضة إلى تنويع اقتصادي أقل(Quintero & McComas, 2021: 7).

ترتبط جميع هذه المؤشرات مع بعضها ارتباطاً وثيقاً، وقد ثبت أنها توفر ترتيباً مماثلاً إلى حدٍ كبير من حيث قياس التنويع، لذلك فإنه لغرض هذه الدراسة، تم استخدام مؤشرات (HHI, SEI ,OI).

المبحث الثاني: الجانب التحليلي للعلاقة بين التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي

3-1: نظرة عامة على الاقتصاد العراقي:

منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، مر اقتصادها بمراحل عدة، وكل مرحلة كانت انعكاساً لطبيعة النظام السياسي القائم. وتنوع شكل النظام الاقتصادي تماشياً مع أنظمة الحكم. ففي حقبة النظام الملكي، بما فيه فترة الانتداب البريطاني (1920-1932)، تناوب الاقتصاد بين توزيع ملكية عناصر الانتاج للدولة وبين ملكية القطاع الخاص والقطاع التعاوني المختلط. أعقبه النظام الجمهوري الذي كان قائماً على مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي، وكبت دور القطاع الخاص وتحجيمه في النشاط الاقتصادي (رافقه بعض الفترات القليلة والمتباعدة في تشجيع مؤسسات القطاع الخاص، وذلك وفق ما كانت تقتضيه ظروف المرحلة). بينما وُصف النظام الاقتصادي بعد عام 2003 بصفة عامة – وفق ما ورد في الدستور العراقي- أنه نظام ريعي ليبرالي، تتكفل الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم بصياغة السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب، بالاعتماد على أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار، وتنمية دور القطاع الخاص. وضرورة فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الاعمال عن نشاط الحكومة (الربيعي، 2019: 19).

وقد شهد الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2000-2022) تقلبات وتحولات كبيرة كانت في مجملها انعكاساً لترسيخ نظام ريعية الدولة. بالرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة في انتشال الاقتصاد من براثم التبعية الاقتصادية لقطاع واحد فقط، وانتهاج سياسات تنويع الاقتصاد والمضي قدماً في رسم وتطبيق برامج تنموية من شأنها الارتقاء بقطاعات التصنيع والخدمات. ولكنها كانت تواجه دائماً تحديات الفساد الاداري والاقتصادي وتردي الوضع الامني. لذلك ظل الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 يعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية المتراكمة، لاسيما تلك المتعلقة بالتشوهات الهيكلية للاقتصاد العراقي، فضلاً عن ضعف روابط الترابط والتوازن القطاعي، واعتماده على مصدر واحد لتمويل الموازنة العامة. وقد حاول العراق إحداث تحول جذري في اقتصادها بعد عام 2003 من خلال انتهاج سياسات إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة والتحول نحو اقتصاد السوق كوصفة قدمها صندوق النقد الدولي بهدف تقلب نقاط الضعف في الاقتصاد العراقي أيضاً. مما يجعله جاهزاً للاندماج في النظام العالمي، لذلك اتبع الاقتصاد العراقي حزمة من السياسات الإصلاحية التنموية الهادفة إلى إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد ليكون اقتصاد السوق بدلاً من الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي من خلال إدارة الدولة لوسائل الإنتاج. ولكنها لغاية الآن لم تشهد نجاحاً ملحوظاً وتواجه هذه العملية تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة (Alayseri, et. al, 2024: 18-19).

2-3: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتغيير الهيكلي في العراق للفترة (2000-2022)

بغية معرفة حجم العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتغيير الهيكلي في العراق في ظل واقع المتغيرات الكلية، ارتأينا تصنيف البيانات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة لقياس التنويع ومن ثم التغيير الهيكلي الى ثلاث فترات تجميعية من المدة الكلية للدراسة (2000-2022) بحيث تم إيجاد المتوسط الحسابي للمتغيرات في كل فترة وذلك كالأتي:

المدة الأولى (2000-2007): وهي تشمل المتوسط الحسابي لبيانات المتغيرات المستخدمة لمدة ثمان سنوات.

المدة الثانية (2008-2015): وهي تشمل المتوسط الحسابي لبيانات المتغيرات المستخدمة لمدة ثمان سنوات.

المدة الثالثة (2016-2022): وهي تشمل المتوسط الحسابي لبيانات المتغيرات المستخدمة لمدة سبع سنوات.

للوقوف على مستوى التنويع الاقتصادي القطاعي في العراق للفترات الثلاثة، فإننا سنتطرق اليه من جانبين، الاول، يشمل تحليل بيانات بعض المتغيرات الكلية التي تعبر عن التنويع الاقتصادي والتغيير الهيكلي، والثاني يكون من خلال إيجاد مؤشرات التنويع الاقتصادي ومن ثم مؤشرات التغيير الهيكلي للمتغيرات نفسها.

إن اختيار المتغيرات الكلية المعبرّة عن مستويات التنويع الاقتصادي والتغيير الهيكلي هي متعددة، إلا أنه ينصب تركيز معظم الدراسات التي تهتم بموضوعة التنويع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، على المقاييس(المتغيرات) الآتية (Shehabi, 2019: 22):

أ) حصص القيمة المضافة القطاعية نسبة من الـ GDP
ب) الصادرات من السلع والخدمات مقابل الصادرات من الموارد الطبيعية.
ت) الموازنة العامة الحكومية (النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، الايرادات النفطية وغير النفطية)
ث) التوظيف (العمالة القطاعية)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1278-1304
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.64

3-3: التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في ظل تحليل بيانات المتغيرات الكلية

بعيداً عن استخدام المؤشرات التي تقيس التنويع والتغيير الهيكلي، فإن التحليل الاقتصادي لنسب واتجاهات تطور أو تراجع البيانات الممثلة للمتغيرات، تعطي تصوراً واضحاً الى حد كبير لمستويات التنويع الاقتصادي وكذلك التغيير الهيكلي، وبناءً على توفر البيانات فإننا سنتطرق الى المقاييس المختارة الآتية:

3-3-1: التغيير الهيكلي وفق نسب المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000-2022)

تُظهر نسب مساهمة القطاعات الثلاثة الرئيسة (الزراعة، الصناعة، والخدمات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مراكز الثقل القطاعي الذي يبين مستوى التنويع من جهة، ومسار التغيير في هيكل الاقتصاد من جهة أخرى. فعندما تزداد مساهمات التصنيع والخدمات فإن ذلك يعكس مستويات متزايدة من التنويع والتغيير الهيكلي، ويظهر خلافه عندما تزداد مساهمة القطاعات التقليدية والمنتجة للسلع الأساسية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. يلاحظ من الجدول (1) أن قطاع الصناعة في العراق، يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي طيلة الفترات المجزئة الثلاثة، وهي للوهلة الأولى تعكس تصوراً ايجابياً في تحول الاقتصاد باتجاه قطاع مهم وحيوي يمتاز بالتنويع واستخدام مستويات عالية من التكنولوجيا، إلا أن هذا التصور يصطدم بحقيقة أن حصة الصناعة الاستخراجية هي الطاغية على مجموع مساهمات القطاع الصناعي في GDP، إذ وصل الى ما يقرب من (60%) من الناتج القومي الاجمالي في المدة (2016-2022) ، مقابل نسبة مساهمة ضئيلة جداً من الصناعة التحويلية التي لم تتجاوز (3.5%) للفترة نفسها. وأن ما يثير القلق بشأن التنويع في هذا القطاع هو أن الصناعة الاستخراجية آخذة بالتزايد في المدة (2016-2022) امتداداً للفترات التي سبقتها، مقابل انخفاض في حصة الصناعات التحويلية المنخفضة أصلاً. مما يدل على أن القطاع المنتج للسلع الاساسية لا يزال يحتل الصدارة من حيث مساهمته في تكوين الـ GDP وهذا يدل أيضاً على إصرار الدولة في الاعتماد على القطاعات الريعية.

من جهة أخرى، فإن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الـ GDP هي في انخفاض مستمر، وأن هذه النسبة منخفضة جداً قياساً ببقية القطاعات، مما يوحي إلى أنها تتماشى مع المسار المعتمد في البلدان التي تنتهج السياسات التي تستهدف التنويع الاقتصادي والتغيير الهيكلي. ولكن ذلك لا يعكس في حقيقة الأمر انتقالاً حقيقياً لعناصر الانتاج نحو القطاعات التصنيعية والخدمية وفق شروط الانتاجية التفاضلية، وإنما يدل على تراجع مستوى الانتاج والانتاجية في هذا القطاع، في ظل الارتفاع المطرد في حجم الاستيرادات من المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها. أما قطاع الخدمات فهو الآخر لا يزال عند مستويات حصصية منخفضة نسبياً إذا ما قورن بالبلدان التي قطعت اشواطاً كبيرة في مجال التنويع القطاعي والتغيير الهيكلي، ولا تتماشى هذه النسب مع الدور الهائل الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (1): التغيير الهيكلي استناداً لمؤشر (MLI) وفق نسب المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000-2022)

النسب المئوية / المدة	قطاع الزراعة %	قطاع الصناعة %		قطاع الخدمات %	مؤشر ليليان المعدل MLI*
		الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية		
2000-2007	5.96	57.19	2.15	34.70	**0.263**
2008-2015	3.68	54.18	1.66	40.48	**0.203**
2016-2022	3.22	59.81	1.48	35.35	**0.404**

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجداول التفصيلية لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجاميع الاحصائية لسنوات متفرقة/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية لسنوات متفرقة. * تم حساب نتائج مؤشر MLI باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشر المذكور.

إذان فالسمة البارزة في حصص التوزيع القطاعي في الناتج المحلي الاجمالي، هو المساهمة المرتفعة لفرع من فروع قطاع الصناعة، متمثلة في الصناعات الاستخراجية، وهي في حد ذاتها لا تستوعب سوى نسبة قليلة جداً لا تتعدى 5% من القوى العاملة قياساً بالإجمالي. في حين أن قطاع الخدمات لم يرقى الى مستوى الطموح فيما يتعلق بمساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالرغم أن نسبته أخذت اتجاهاً تصاعدياً. أما قطاع الزراعة فإن مساهمته منخفضة للغاية، بالرغم من أهميته وفق اعتبارات الأمن الغذائي.

كما يُظهر مؤشر ليليان المعدل (MLI) ضعف التغيير الهيكلي الحاصل في الهيكل القطاعي طيلة المُدد الزمنية الثلاثة، إذ أن قيمته في أحسن الأحوال لم تتجاوز (0.404) وهي دلالة واضحة على ضعف مساهمة القطاعات الحديثة المتمثلة في التصنيع (الصناعة التحويلية) والخدمات. وأن غالبية تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق ينصب في مساهمة الصناعة الاستخراجية وخدمات الادارة العامة وبعض الخدمات التجارية والتسويقية.

3-3-1-1: التغيير الهيكلي وفق نسبة الصادرات السلعية الى صادرات النفط الخام في العراق للفترة (2000-2022)

تشكل أنواع السلع التي يتم تصديرها عاملاً مهماً في تحديد مدى صلابة هيكل قطاع التصدير، ومدى صمود الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. وفي هذا الاطار ومن خلال البيانات المفسرة لقطاع التصدير، يلاحظ أن العراق يعتمد على السلع الأولية في تحقيق عائدات التصدير، وتحديداً النفط الخام، بالرغم أن أسعارها الدولية متقلبة بشكل ملحوظ في الأمدين القريب والمتوسط، ويؤكد الجدول (2) هذه الحقيقة، إذ يلاحظ أن نسبة الصادرات السلعية لاتكاد تذكر وهي عند مستويات متدنية جداً لم تبلغ 1% من مجموع الصادرات في المدتين الأوليتين، بينما طرأ عليها تطوراً ملحوضاً الى حد ما في الفترة الثالثة (2016-2022) وبلغت أكثر من 3% وهذا الاتجاه التصاعدي ربما يفسره الاستقرار الأمني التدريجي الذي حققه العراق خلال هذه الفترة، فضلاً عن الخطوات الايجابية التي اتخذها العراق في مجال توسيع وتوطيد العلاقات الاقتصادية مع محيطها الاقليمي لاسيما مع دول الجوار، مما ترتب عليها تحسين العلاقات والتبادلات التجارية مع الدول الاقليمية في مجال تصدير بعض السلع بالاضافة الى تصدير النفط. ولكنها بالمحصلة تبقى منخفضة وتتطلب توجيهاً أكبر بكثير لعناصر الانتاج باتجاه هذا الفرع الهام من فروع الصناعة.

يُظهر قيمة مؤشر ليليان المعدل (MLI) أن التغيير الحاصل في هيكل الصادرات كان عند مستويات منخفضة للغاية في الفترتين الأوليتين ولم تصل هذه القيمة إلى (0.005)، وهي دلالة واضحة على وجود حواجز صريحة وضمنية تحول دون امكانية الوصول بالمنتج المحلي (المحدود أصلاً) إلى الأسواق الخارجية. في ظل التخصيص غير المناسب للموارد المتاحة وسوء استغلالها في صالح القطاعات الحديثة. فضلاً عن ضعف السياسات الموجهة لتشجيع الصادرات السلعية. ولكن مع ظهوربوادر توجيه الاستثمار نحو النشاطات الانتاجية المحلية. أظهر مؤشر MLI قيمة مرتفعة نسبياً في المدة (2016-2022) في دلالة قطعية على قوة العلاقة التي تربط التغيير الهيكلي بتنوع الصادرات وتدل أيضاً على أهمية إزالة القيود التي من شأنها أن تعيق توسع النشاطات الانتاجية الموجهة نحو التصدير.

الجدول (2): التغيير الهيكلي وفق مؤشر ليليان المعدل (MLI) في ظل نسبة الصادرات السلعية الى صادرات النفط الخام في العراق للمدة (2000-2022)

المدة الزمنية	صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية	صادرات سلعية غير نفطية	نسبة الصادرات السلعية الى الصادرات النفطية %	مؤشر ليليان المعدل MLI*
2000-2007	20,529,750,000	161281064.30	0.79	**0.004**
2008-2015	69,386,225,000	682,501,250	0.98	**0.001**
2016-2022	73,108,300,000	2,402,200,000	3.29	**0.013**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول التفصيلية لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجاميع الاحصائية لسنوات متفرقة/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية. * تم حساب نتائج مؤشر MLI باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشر المذكور.

3-3-1-2: التغيير الهيكلي وفق نسب القيم المضافة والعاملين في القطاعات الاقتصادية للفترة (2000-2022):

تعكس القيمة المضافة، القيمة الناتجة عن إنتاج السلع والخدمات، وتُقاس بقيمة الناتج مطروحاً منه قيمة الاستهلاك الوسيط. وتمثل أيضاً الدخل المتاح لمساهمات العمالة ورأس المال في عملية الإنتاج. كما تُظهر القيمة المضافة حسب النشاط، القيمة التي أنشأتها القطاعات المختلفة (مثل الزراعة والصناعة وأنشطة الخدمات). من خلال الجدول (3) يتبين أن نسب القيمة المضافة والعاملين في قطاع الزراعة ينخفضان بالاتجاه ذاته وبنفس المستوى تقريباً، وهذا يدل على وجود تشوه في هيكل الزراعة، لإن التجارب الناجحة للتنويع والتغيير الهيكلي، تؤكد على وجود علاقة عكسية بين تغير نسبة العاملين في القطاع وبين تغير نسبة القيمة المضافة، وهذا يدل أيضاً على أن الانخفاض الحاصل في نسبة العمالة في الفترتين الثانية والثالثة مقارنة بالمدة (2000-2007)، لم يعوض بالاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج الداخلة في الانشطة الزراعية، بل الاكثر من ذلك هناك غياب لدور طرق الزراعة الحديثة والتكنولوجيا الزراعية التي من شأنها أن تملأ الفراغ الذي أحدثه انخفاض نسب العمالة في قطاع الزراعة، بغض النظر إن كان هذا الانخفاض الحاصل في نسبة العمالة الزراعية هو من منطلق تفريغ الانشطة الزراعية من العمالة ذات الانتاجية الحدية الصفرية (البطالة المقنعة). إذ أنه وفق اعتبارات التغيير الهيكلي وحتى في ظل شروط الاكتفاء الذاتي، فإن انتقال العمالة من قطاع الزراعة لا ينبغي أن يترتب عليه انخفاضاً في الانتاج أو القيمة المضافة التي تتولد منه، بل على العكس تماماً ينبغي أن يتم إحلال الاساليب الزراعية الحديثة والمكننة الزراعية لتعزيز الانتاج، والعمل على تخفيض تكاليفه، لكي يترتب عليه زيادة في مستويات القيمة المضافة المتولدة من أنشطته، وهذا لم يحدث طيلة الفترات الثلاثة.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فإن اتجاهات التغيير بين نسب القيمة المضافة والعاملين في القطاع هي عكسية، إذ بلغت نسبة القيمة المضافة 51% في الفترة (2008-2016) مقارنة بـ 69% في المدة (2000-2015) بينما كانت نسبة العمالة 20% مقابل 23% للفترتين ذاتها، وهذا بحد ذاته يعكس شدة تركز هذا القطاع في انتاج سلعة واحدة وهي النفط الخام، ومن المعلوم أن قطاع النفط يعتمد على الكثافة الشديدة لرأس المال، وأن اعتماديته على العمالة ضئيلة للغاية، وبالتالي فإن الزيادات الحاصلة في نسب العمالة هي في الحقيقة كانت من حصة قطاع الصناعة التحويلية، لذلك فإن هذا التناقض يُظهر مدى حساسية قطاع السلع الاساسية وهو قطاع النفط في حالة العراق، للتغييرات والصدمات في السوق الدولية. إذ من المعلوم أن المدة (2016-2022) شهدت تقلباً شديداً باتجاه الانخفاض في أسعار النفط الخام العالمية، مما انعكس بشكل سلبي على القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعة العراقي ككل.

والجدول (3) يبين أن قطاع الخدمات هو الوحيد الذي يُظهر العلاقة المتوازنة نوعاً ما بين التغييرات في نسب القيمة المضافة والتغييرات في نسب العمالة، إذ شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1278-1304
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.64

كليهما وللمدد الزمنية الثلاثة تباعاً، وأن معدلات الزيادة في القيمة المضافة كانت أكبر مقارنة بالزيادات في العمالة. ولكن بالرغم من ذلك، هذا لا يعني أن قطاع الخدمات قد أحرز تقدماً كبيراً قياساً بالمدة الزمنية التي تقدر بحوالي عشرون سنة، خاصة أن معظم الدراسات التنموية تؤكد أن قطاع الخدمات في معظم الاقتصادات ذات التجارب التنموية الناجحة، يسجل المعدلات الأكبر والأسرع في النمو وهو القطاع الأوسع نشاطاً والأكثر مرونة في استيعاب عناصر الانتاج، مقارنة ببقية القطاعات.

الجدول (3): التغيير الهيكلي وفق مؤشر ليليان المعدل (MLI) في ظل نسب القيم المضافة والعاملين في القطاعات الاقتصادية للمدة (2000-2022)

القطاعات الاقتصادية	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات		مؤشر ليليان المعدل MLI لمقياس القيمة المضافة *	مؤشر ليليان المعدل MLI لمقياس العاملين *
المقاييس / المدة	القيمة المضافة نسبة من GDP %	العاملين في قطاع الزراعة نسبة الى اجمالي العاملين %	القيمة المضافة نسبة من GDP %	العاملين في قطاع الصناعة نسبة الى اجمالي العاملين %	القيمة المضافة نسبة من GDP %	العاملين في قطاع الخدمات نسبة الى اجمالي العاملين %		
2000-2007	6.76	27.70	69.28	20.06	24.08	52.25	**0.161**	**0.044**
2008-2015	4.75	22.87	56.50	22.27	38.89	54.86	**0.163**	**0.035**
2016-2022	3.46	19.04	51.60	23.03	44.72	57.93	**0.210**	**0.027**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات (2000-2022). *تم حساب نتائج مؤشر MLI باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشر المذكور

كما يُظهر الجدول (3) أن التغيير في هيكل القوى العاملة في العراق لا يرقى الى المستوى الذي يحقق تحولاً متوافقاً مع متطلبات ومسار التغيير الحقيقي. إذ أن هناك تباين قطاعي في انتقال العمالة، حيث أن قيمة MLI تدل على تمتع قطاعي الصناعة والخدمات بقيمة موجبة لزيادة نسب العمل، يرافقه انخفاض نسبي في العمالة داخل قطاع الزراعة. ولكن في الوقت نفسه استحوذ قطاع الخدمات على نسب الزيادة أكثر إذا ما قورن بقطاع الصناعة. وهذا يعني أن تأثيرات التوظيف والتفاعل لقطاعي التصنيع والزراعة في العراق محدود جداً. بينما القيمة الإيجابية صاحبت قطاع الخدمات. وهذا يوضح أيضاً أن غالبية العمالة تتحول من القطاعات التقليدية باتجاه الخدمات مباشرة وأن ما ينتقل منها لقطاع الصناعة منخفض جداً.

أما فيما يتعلق التغيير الهيكلي في ظل تغير حصص القيم المضافة للقطاعات الاقتصادي في العراق، فإن مؤشر MLI يبين أن التغييرات في حصص القيمة المضافة القطاعية كانت متقاربة طيلة المُدد الثلاثة، أي أنها بقيت على حالها طوال الفترة 2000-2022 إذ لم تتجاوز (0.210) مما يدل أن الزيادات في القيمة المضافة لم تضفي الى تحول قطاعي حقيقي في هيكل الاقتصاد العراقي، وظل قطاع النفط يحظى بمجمل الزيادات الحاصلة في القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. أي بمعنى لم يكن هناك تغيير واضح في هيكل الانتاج القطاعي. على النقيض من ذلك(كما أسلفنا) فقد أظهرت قيم مؤشر MLI لمقياس العمالة (حصص العمالة القطاعية) حدوث تحول نسبي في القوى العاملة باتجاه قطاع الخدمات في المدة 2016-2022 إذ بلغت قيمة المؤشر (0.027) قياساً بـ (0.044) في المدة 2000-2007.

3-3-1-3: التغيير الهيكلي وفق نسب مكونات الموازنة العامة في العراق للفترة (2000-2022)

من المهم جداً تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، فهي ترتبط بالمشاركة في الإنتاج وتوزيع الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد من أجل تقليل مخاطر الاعتماد المفرط

على مورد واحد أو قطاع أو قطاعات قليلة جداً. كما أن تخصيص النفقات العامة لا يقل عنها أهمية، فكلما كانت نسب الانفاق الاستثماري مرتفعة دل ذلك على تعبئة الموارد المالية باتجاه زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، وبناء وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل وتعزيز النشاطات التي من شأنها زيادة الرفاهية الاجتماعية للمواطنين. فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي فإن الجدول (4) يُظهر هيمنة قطاع النفط على مصادر الايرادات الاخرى، وتمثل الايرادات النفطية نحو 90% من مجموع الايرادات العامة وهي واحدة من أعلى النسب في العالم إن لم يكن أعلاها، ولا تتجاوز الايرادات غير النفطية 10% من المجموع. وأن الإنفاق الحكومي المركزي الموجه نحو الأنشطة والمشاريع الاستثمارية لم يتجاوز 27% في أحسن الأحوال في (2008-2015) وجاء هذا الارتفاع النسبي خلال المدة التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار النفط العالمية، إذ تجاوز سعر البرميل الواحد عتبة المئة دولار، مما ترتب عليها ارتفاع ايرادات العراق العامة وزاد على إثرها حصص المبالغ المخصصة للنفقات الاستثمارية. ولكن عاد الانفاق الاستثماري ليشهد انخفاضاً ملحوظاً ليصل الى 16% مقارنة بـ 84% نفقات تشغيلية (جارية) في المدة (2016-2022) وبالتالي زادت حصة الإنفاق الجاري بشكل كبير على حساب الإنفاق الرأسمالي. وهذا ما يؤكد ضخامة الأعباء الحكومية وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد وبالتالي انخفاض مستويات التنويع الاقتصادي. بالتالي أصبح التكيف المالي مصدر قلق متزايد الأهمية بالنسبة للعراق، لأن استمرار الاعتماد على الموارد الناضبة التي بدورها لا تستوعب فرص عمل كبيرة وتتصف بعلاقاتها التشابكية المحدودة مع بقية القطاعات.

الجدول (4): التغيير الهيكلي وفق مؤشر ليليان المعدل (MLI) في ظل نسب مكونات الموازنة العامة في العراق للمدة (2000-2022) /نسبة منوية

النسب المنوية / المدة	نسبة النفقات التشغيلية الى النفقات الكلية %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات الكلية %	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات التشغيلية %	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات الكلية %	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات الكلية %	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات النفطية %	مؤشر ليليان المعدل MLI مقياس الانفاق	مؤشر ليليان المعدل MLI مقياس الايراد
2000-2007	77	23	30	93	7	8	0.267	0.038
2008-2015	73	27	37	90	10	11	0.202	0.021
2016-2022	84	16	19	89	11	13	0.085	0.028

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجاميع الاحصائية لسنوات متفرقة/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية. * تم حساب نتائج مؤشر MLI باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشر المذكور.

تُظهر نتائج الجدول (4) أن قيمة MLI شهدتا تطوراً في مقياسي الانفاق والايراد على حدٍ سواء في المدة (2016-2022) مقارنة بالمدة التي سبقتها، ولكن هذا التطور كان باتجاهين متعاكسين. إذ أن التغيير الحاصل في هيكل الانفاق كان سلبياً وكان انعكاساً لتراجع نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات التشغيلية. بينما كان التغيير الحاصل في هيكل الايرادات العامة موجباً؛ نظراً للزيادة النسبية في الاعتماد على المصادر غير النفطية في رفد الموازنة العامة. وبالتالي فإن حركة التغيير المتعاكسة في كلا جانبي الموازنة العامة يُجسّد الاختلال في الهيكل المالي للاقتصاد العراقي. إذ أن هناك عدم توافق بين رسم وتطبيق السياسة المالية وبين إعداد الموازنة العامة.

2-3-3: مؤشرات التنويع الاقتصادي لمتغيرات كلية في الاقتصاد العراقي

استعرضنا الجانب النظري للعديد من المؤشرات التي تستخدم في حساب مستويات التنويع الاقتصادي، وارتأينا اختيار ثلاث مؤشرات من بينها، لعلها تعد من الأبرز والاكثر شيوعاً وهي:

مؤشر هيرفيندال (HHI)، مؤشر شانون (SEI)، ومؤشر أوجيف (OI). إذ أن إيجاد هذه المؤشرات تسمح لنا بالتحقق من قوة تحليلنا للبيانات الخاصة بالمتغيرات الكلية وتعطينا تصوراً أوسع وأكثر دقة فيما يخص التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2022).

تقليدياً، يتم قياس التغير في أهمية القطاعات بمرور الوقت من خلال العمالة أو حصتها في القيمة المضافة الإجمالية الاسمية. إذ تشير حصص العمالة إلى الأهمية الاقتصادية الشاملة لصناعة ما بالنسبة للوظائف والدخل. وتبين حصص القيمة المضافة الاسمية ما يتم توليده في نهاية المطاف من كمية السلع المنتجة. وهناك امكانية لقياس التنويع وفقاً لهيكل الصادرات وهيكل الموازنة العامة. وأن أي نتيجة إيجابية في هذه الهياكل يبين أن الاقتصاد العراقي في طريقه نحو التنويع والابتعاد تدريجياً عن التركز وتقليل الاعتماد على قطاع واحد أو قطاعات قليلة.

3-2-3-1: التنويع الاقتصادي وفق معيار توظيف العمالة القطاعية:

يركز التنويع الاقتصادي استناداً الى توظيف العمالة القطاعية، على تخصيص القوى العاملة عبر مختلف قطاعات الاقتصاد لتقليل الاعتماد على صناعة أو قطاع واحد. على النحو الذي يمكن للاقتصاد العراقي أن يخلق نمواً مستداماً ومتوازناً يساعد في تخفيف الصدمات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

جدول (5): قيم مؤشرات التنويع الاقتصادي للقوى العاملة في العراق للمدة (2000-2022)

المؤشرات	القوى العاملة في قطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات)		
	2007-2000	2015-2008	2022-2016
HHI	3900	4029	4249
SEI	1.017	1.001	0.97
OI	0.172	0.211	0.278

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشرات المذكورة.

يلاحظ من الجدول (5) أن قيمة مؤشر HHI بلغ 4249 في المدة (2016-2022) وهذه القيمة أخذت اتجاهاً تصاعدياً مقارنة بالمدد التي سبقتها، وهي تشير إلى أن التوزيع القطاعي للعمالة في العراق لديه مستوى منخفض نسبياً من التنويع وتدل أيضاً على تركز القوى العاملة في قطاع بعينه وهو قطاع الخدمات الذي ارتفعت فيه مستويات التوظيف بمعدلات متزايدة مقارنة بقطاع الصناعة. وأن هناك هيمنة للقطاع العام والخدمات التسويقية والتجارية على حركات التوظيف. كما أن قيمة كلا المؤشرين (SEI, OI) تظهران نفس التوجه فيما يخص توزيع العمالة. وهذا يعني ضعف وجود القطاعات الاقتصادية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة من جهة، وافتقار القوى العاملة للمهارات والامكانات البشرية المطلوبة للعمل في القطاعات ذات الانتاجية والتقنية المرتفعة حتى وإن وجدت. بناءً عليه فإن توافق الامكانات البشرية المتاحة لا تتلائم مع متطلبات السوق، وأن إنحسار التنويع القطاعي في العراق واعتماده على القطاعات الاقتصادية التقليدية، لا يحفز على تنمية القدرات البشرية، ولعل ذلك يعود في المقام الأول الى ضعف السياسات الحكومية الرامية الى دعم القطاعات الاقتصادية المتقدمة، وتشوه العمل المؤسساتي في كلا القطاعين الخاص والعام، وعدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات السوق.

3-2-3-2: التنويع الاقتصادي في القيمة المضافة القطاعية:

يظهر الجدول (6) أن التنويع الاقتصادي في العراق وفق مقياس حصص القيمة المضافة القطاعية، أحرز تقدماً طفيفاً، إذ أن معدلات مساهمة قطاع النفط في تكوين القيم المضافة ظلت مرتفعة، رافقه حدوث تطور قليل وتدريجي في حصص الصناعات التحويلية. بالتالي يرتبط مؤشر HHI المحسوب ارتباطاً وثيقاً بحصص قطاع النفط مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية. ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نستنتج أن أي تخفيض في حصة النفط كنسبة من الـ GDP مقابل ارتفاع في حصة الصناعات التحويلية من شأنه أن يترجم إلى مستويات أعلى من التنويع. وبهذا المعنى، فرغم

أن المؤشر يسمح لنا بالحصول على تقدير تقريبي، فإن سلوكه يجب أن يؤخذ بحذر، إلى الحد الذي يجعل أي انخفاض فيه لا يمكن تفسيره على أنه تطور للأنشطة غير الاستخراجية؛ لأن تقلبات أسعار الاسواق العالمية للنفط لها تأثير مباشر في إظهار قيم مظللة لمؤشرات التنويع وخاصة في حالة العراق الذي يعتمد بشكل كبير على الايرادات المتأتية من النفط.

نظراً لأن العراق يعتمد بقوة على المنتجات الأولية والمواد الخام، في حين لا يكون للتصنيع والخدمات التكنولوجية (المتوسطة والعالية) حضور كبير. لذلك نجد أن قيم مؤشرات شانون (SEI) وأوجيف (OI) تُظهر تقدماً طفيفاً للغاية خلال الفترات الثلاثة. وهو انعكاس لطبيعة النشاطات المتولدة من القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات. إذ يمكننا أن نلاحظ أعلى ذروة لمشاركة التصنيع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت 3% في عام 2003 ثم بدأ يتراجع في الاعوام الخمسة التي تلتها؛ وبعد ذلك انتعش قليلاً ليصل إلى 2.12% في عام 2009 وظل بعدها يتذبذب بين الزيادة والنقصان.

جدول (6): قيم مؤشرات التنويع الاقتصادي لحصص القيمة المضافة القطاعية في العراق للمدة (2000-2022)

المؤشرات	القيمة المضافة في قطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات)		
	2007-2000	2015-2008	2022-2016
HHI	5425	4727	4674
SEI	0.779	0.835	0.818
OI	0.632	0.42	0.411

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشرات المذكورة.

3-3-2-3: التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات:

يلاحظ من الجدول (7) أن المؤشرات الثلاثة (HHI, SEI, OI) تُظهر تنويعاً شبه معدوماً في الصادرات طوال الفترة بأكملها بسبب تركيز الصادرات النفطية المهيمنة على مجموع قيمة الصادرات بشكل كامل. إذ أن قيمة مؤشر HHI يقترب من 10000 وهي تعني التركيز التام وانعدام التنويع في هيكل الصادرات. كما أن قيمة مؤشري (SEI, OI) يقتربان بشكل كبيرجداً من الواحد الصحيح وهوأيضاً اشارة واضحة الى افتقاد التنويع والتركز الشديد للصادرات النفطية. وهذا يكشف افتقار العراق إلى مؤسسات عالية الجودة وتبين ضعف العلاقة بين قطاع الموارد المهيمن وبقية الاقتصاد. ولكن بالرغم من ذلك يتضح أن هناك انخفاضاً نسبياً طفيفاً في تركيز الصادرات في المدة الاخيرة (2016-2022) وأن المؤشرات الثلاثة أظهرت اتجاهاً نحو الانخفاض وخاصة أن هذه الفترة شهدت ارتفاعاً نسبياً في قيمة صادرات العراق السلعية غير النفطية. لذلك فإن تحويل الاقتصاد العراقي من الاعتماد على قطاع الموارد-النفط- نحو القطاعات الانتاجية السلعية ضرورة لا مفر منها بالرغم أنها تشكل تحدياً هائلاً لها. وأن تبني خطط التنويع الناجحة تتطلب التزاما سياسياً حازماً وسياسات عامة متسقة وموارد مالية كبيرة. وقد يكون إنشاء مثل هذه الخطة أسهل الآن بسبب زيادة الوصول إلى قصص النجاح والتقنيات والمعرفة الجديدة بسبب العولمة والتقدم التكنولوجي.

جدول (7): قيم مؤشرات التنويع الاقتصادي وفقاً لهيكل الصادرات في العراق للمدة (2000-2022)

المؤشرات	الصادرات النفطية والصادرات السلعية غير النفطية		
	2007-2000	2015-2008	2022-2016
HHI	9845	9807	9384
SEI	0.046	0.055	0.141
OI	0.969	0.961	0.877

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشرات المذكورة.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1278-1304
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.64

4-2-3-3: التنويع الاقتصادي في هيكل الموازنة العامة

يتأتى تنويع الايرادات العامة والنفقات العامة من خلال إعداد موازنات تتضمن مصادر دخل عديدة ومجالات إنفاق متنوعة. والهدف منها إنشاء هيكل مالي أكثر استقراراً واستدامة ومرونة في تلبية متطلبات التمويل الحكومي ومواجهة التقلبات الاقتصادية. وأن غياب هذا التنوع سوف ينزع منه فاعلية تلك الخصائص. وعند القاء نظرة على الجدول (8) نجد أن قيم المؤشرات الثلاثة (HHI, SEI, OI) تقع في مجالات التركيز العالي للانفاق التشغيلي والايرادات المتأتية من النفط، بمعنى أن التنويع هو في أدنى مستوياته. إذ أن غالبية مصادر الدخل المكون للايرادات العامة يأتي من مبيعات النفط، أما بقية المصادر مثل الضرائب والرسوم وغيرها فإن دورها ضئيل للغاية. وفي السياق ذاته تعزز قيم المؤشرات (المرتفعة) حقيقة ضآلة التنويع في الإنفاق الحكومي أيضاً، وأن الإنفاق التشغيلي يفوق الانفاق الاستثماري بمرات عديدة وهو ما يؤدي الى إضعاف عملية تعزيز القطاعات المتضمنة للتكنولوجيا وفي مقدمتها التصنيع.

جدول (8): قيم مؤشرات التنويع الاقتصادي وفقاً لهيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2000-2022)

المؤشرات	الايرادات النفطية وغير النفطية والنفقات التشغيلية والاستثمارية		
	2007-2000	2015-2008	2022-2016
هيكل الايرادات			
HHI	8698	8200	8042
SEI	0.254	0.325	0.347
OI	0.74	0.64	0.608
هيكل النفقات			
HHI	6458	6058	7312
SEI	0.539	0.583	0.44
OI	0.292	0.212	0.462

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على الصيغة الرياضية للمؤشرات المذكورة.

بناءً على ما سبق، تبين أن هناك ترابط معقد بين التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي والاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي. وأن مسار التغيير الهيكلي يعتمد بشكل كبير على عملية التنويع الاقتصادي المفقودة أصلاً. إذ أن الاختلال الكبير في هيكل الاقتصاد العراقي أفرز قطاعاً رائداً وحيداً وهو قطاع النفط، وهذا القطاع يمتاز بضعف قدرته على توليد القيمة المضافة المعززة للتكوين المستدام للناتج المحلي الاجمالي، كما أن الروابط الأمامية والخلفية لهذا القطاع محدودة. لذلك ظل الاقتصاد العراقي ضمن دوامة الاختلال الهيكلي التي تعيق عملية التنويع الاقتصادي ومن ثم ازداد على إثرها صعوبة تحقيق التغيير الهيكلي.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى استنتاجات عدة، أهمها:

1. إن تفاعل التنويع الاقتصادي مع عملية التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي محدودٌ للغاية، وأن السمة البارزة فيه هو الاختلال الهيكلي الذي يفضي الى خلق حلقة مفرغة تبدأ بحالة عدم توازن في الانشطة القطاعية وتنتهي باختلال هيكلي واضح المعالم، دون إن تحقق تغييراً أو تنويعاً اقتصادياً وهذا ما يتفق مع فرضية البحث.
2. إن قطاع الصناعة في العراق، يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي طيلة فترة الدراسة، وهي للوهلة الأولى تعكس تصوراً ايجابياً في تحول الاقتصاد باتجاه قطاع مهم وحيوي يمتاز بالتنويع والاستخدام العالي للتكنولوجيا، إلا أن هذا التصور يصطدم

بحقيقة أن حصة الصناعة الاستخراجية هي الطاغية على مجموع مساهمات القطاع الصناعي في تكوين GDP.

3 أظهر مؤشر ليليان المعدل (MLI) ضعف التغيير الهيكلي الحاصل في الهيكل القطاعي داخل الاقتصاد العراقي، إذ أن قيمته في أحسن الأحوال لم تتجاوز (0.4) وهي دلالة واضحة على ضعف مساهمة القطاعات الحديثة المتمثلة في التصنيع (الصناعة التحويلية) والخدمات. وأن غالبية تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق ينصب في مساهمة الصناعة الاستخراجية وخدمات الادارة العامة وبعض الخدمات التجارية والتسويقية.

4 إن التغيير في هيكل القوى العاملة في معظمه كان باتجاه قطاع الخدمات، في حين لم ينل قطاع الصناعة إلا القليل من تحول العمالة. وهذا يتنافى مع المسار الطبيعي لعملية التغيير الهيكلي التي بموجبها تتحول عناصر الانتاج-بما فيها العمالة- من القطاعات التقليدية نحو القطاع الصناعي ثم يتم التحول منه الى قطاع الخدمات.

5 أظهرت قيمة MLI طفرة في مقياسي الانفاق والايراد على حدٍ سواء في الفترة (2016-2022) مقارنة بالفترتين السابقتين. إلا أن التغيير الحاصل في هيكل الانفاق كان سلبياً وكان انعكاساً لتراجع نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات التشغيلية. بينما كان التغيير الحاصل في هيكل الايرادات العامة موجباً؛ نظراً للزيادة النسبية في الاعتماد على المصادر غير النفطية في رفد الموازنة العامة. وبالتالي فإن حركة التغيير المتعاكسة في كلا جانبي الموازنة العامة يُجسّد الاختلال في الهيكل المالي للاقتصاد العراقي. إذ أن هناك عدم توافق بين رسم وتطبيق السياسة المالية وبين إعداد الموازنة العامة.

6 إن مؤشرات التنويع الاقتصادي الثلاثة (HHI, SEI, OI) أظهرت أن التوزيع القطاعي للعمالة في العراق لديه مستوى منخفض نسبياً من التنويع، وبيّنت أيضاً تركّز القوى العاملة في قطاع بعينه وهو قطاع الخدمات الذي ارتفعت فيه مستويات التوظيف بمعدلات متزايدة مقارنة بقطاع الصناعة. ودلّت قيم تلك المؤشرات أيضاً الى ضعف التنويع في هيكل الصادرات والموازنة العامة في العراق.

المقترحات:

استناداً الى الاستنتاجات المشار إليها، يقترح البحث ما يأتي:

1 إتباع مسار البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة في عملية التغيير الهيكلي، والتي تتمحور حول انتقال عناصر الانتاج من القطاعات التقليدية باتجاه القطاعات الحديثة. مع مراعاة عملية الانتقال التدريجي المتسلسل والتي تمر عبر قطاع التصنيع ومنه الى الخدمات.

2 تشجيع أنشطة القطاع الخاص وتذليل الصعاب أمام إقامة المشاريع الانتاجية التي من شأنها أن تنافس في منتجاتها السلع الأجنبية، وضرورة تقديم كافة صور الدعم التي تعزز من استدامتها.

3 الاهتمام بمحددات نجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي عبر إنشاء أطر الحوافز والدعم المناسبين للأنشطة الانتاجية السلعية، وتشجيع الاستثمارات وتبني السياسات الرامية إلى خفض تكاليف التجارة وخاصة ما يتعلق منها بالصادرات السلعية، وتطبيق سياسات فعّالة لدعم عملية التكيف وإعادة تخصيص الموارد باتجاه الأنشطة الانتاجية الجديدة. وتنفيذ المبادرات العامة لتصحيح أوجه القصور في السوق المحلية والهيكل المؤسسي.

4 وضع رؤية شاملة تتضمن استراتيجيات وخطط بعيدة المدى، تهدف إلى التقليل التدريجي في الاعتماد على القطاع النفطي التصديري، وتوجيه عناصر الانتاج نحو مشاريع البتروكيمياويات التي تملك القدرة على خلق قيمة مضافة عالية. فضلاً عن تبني سياسة اقتصادية شاملة تعيد بناء القطاعين التصنيعي والخدمي على أسس راسخة ومتينة ومستدامة.

المصادر:

1- البنك الدولي، النشرات الاحصائية السنوية للفترة (2000-2022).
2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجاميع الاحصائية لسنوات متفرقة
3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية لسنوات متفرقة.
4- جمال قاسم حسن وآخرون، التنويع الاقتصادي في الدول العربي المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية – صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2023.
5- حلوب كاظم معلة وعلي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وامكانية التنويع الاقتصادي، مجلة المنصور، العدد 24، بغداد، 2015.
6- خالد روكان عواد، نزار ذياب عساف، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية – العراق، المجلد6، العدد12، الانبار، 2014.
7- شفان جمال حمه سعيد، إعادة بناء الاقتصاد العراقي وضرورات تنويعه- تحليل قياسي للمدة (1980-2017)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في جامعة السليمانية، السليمانية، 2020.
8- ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
9- عادل محمد خليفة غانم ومهدي بن معيض السلطان، دراسة لأهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد الأول، 2020.
10- عبير محمد جاسم وسهيلة عبدالزهرة، التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة، العدد 57، بغداد، 2019..
11- علا علي عباس الركابي، فلاح علي خلف الربيعي(2022)، دورقطاع الصناعة التحويلية في التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2018، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادي، السنة 20، العدد 75، كانون الأول.
12- فلاح خلف علي الربيعي، هوية النظام الاقتصادي في العراق: بين الدولة الريعية والدولة التنموية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 42، العدد 484، لبنان، 30 حزيران 2019.
13- لورنس يحيى صالح ومحمد طاهر نوري الموسوي، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015 دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 109، 2009.
14- ممدوح عوض الخطيب، التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 26، الرياض، 2014.
15- Alfred Jackson Stenner & Donald S Burdick, Indexing vs measuring, Research Gate, April 2009.
16- and a bibliometric account, Elsevier B.V, Structural Change and Economic Dynamics 19, 2008.
17- Andreas Dietrich, Does growth cause structural change, or is it the other way around? A dynamic panel data analysis for seven OECD countries, Springer-Verlag, 2012.

18- Banji Oyelaran-Oyeyinka, Kaushalesh Lal, Structural Transformation and Economic Development: Cross regional analysis of industrialization and urbanization, 1st Edition, London, 2016.
19- Claudia Viale, What economic diversification do we want in the Andean countries? Comparative analysis of economic diversification policies: reflections and new proposals, Natural resource governance institute, 2019.
20- David M. Lilien, Sectoral Shifts and Cyclical Unemployment, Journal of Political Economy, Vol. 90, No. 4, Aug., 1982.
21- Ester G. Silva, & Aurora A.C. Teixeira, Surveying structural change: Seminal contributions
22- Gabardo et. al, On the determinants of structural change: an exploratory model, ANPEC May 2018.
23- Herrendorf et. al, Growth and structural transformation, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper, April 2013.
24- Luis Quintero and Mac McComas, Job growth and job sector diversity in cities, Alex Brown Reality, Inc, 2021.
25- Manal R. Shehabi, Economic Diversification and its Measurement Using Qualitative and Quantitative Tools, Oxford Institute for Energy Studies, Maldives, 8 August 2019.
26- Michael J. Wasylenko and Rodney A. Erickson, On Measuring Economic Diversification, University of Wisconsin Press, Vol. 54, No. 1, Feb 1978.
27- Mohsen Attaran & Martin Zwick, Entropy and Other Measures of Industrial Diversification, Quarterly Journal of Business and Economics , Vol. 26, No. 4, Autumn 1987.
28- Muhammad Rashid Ansari et al, Note on Lilien and modified Lilien index, The Stata Journal, 14, Number 2, 2014.
29- Nagham Hameed Abdulkhudhur Alayseri, et. al, Economic reform, structural imbalances and their impact on unemployment in the emerging economy, Journal of Governance and Regulation, Volume 13, Issue 1, 2024.
30- Nate Lloyd, Hachman Index of Economic Diversity, Kem C. Gardner Policy Institute, March 2023.
31- Nicole Palan, Measurement of Specialization – The Choice of Indices, Graz Schumpeter Centre, Austria, 2010.
32- Niranjan Sarangi et.al, Macro-Fiscal Policy toward Economic Diversification and Employment Generation in Iraq, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Beirut, September 2019.
33- Nourse HO, Regional Economics: A Study in the Economic Structure, Stability, and Growth of Regions. McGraw-Hill, 1968.

34- Orcan Cortuk & Nirvikar Singh, Analyzing the Structural Change and Growth Relationship in India: State-level Evidence, Central Securities Depository of Turkey, Istanbul, November 2013.
35- Paul B. Siegel et. al, Regional Economic Diversity & Diversification, Center for Business and Economic Research, University of Kentucky, Vol. 26, Spring 1995.
36- Sebastiaan M. Straathof, Shannon's entropy as an index of product variety, Economics Letters 2007.
37- Stephen A. Rhoades, The Herfindahl-Hirschman Index, Federal Reserve Bank of St. Louis, March 1993.
38- W. Maennig, M. Stamer, Is structural change in Germany too slow? An empirical comparison with the USA and Japan, Research Gate, 1999.

الملحق (1): النسب المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي والقوى العاملة القطاعية

الخدمي		الصناعات التحويلية		النفطي		الزراعي		السنوات
B	A	B	A	B	A	B	A	
58.58832	2.3194	25.1107	0.9081	2.07001	83.3438	14.23098	4.6348	2000
59.17838	2.9240	24.8886	1.4760	2.10001	74.5911	13.83301	6.9310	2001
59.91395	3.0932	24.0774	1.5219	2.11002	70.8008	13.89866	8.5627	2002
60.25311	7.0612	23.8466	1.02660	1.75004	68.8584	14.15025	8.4056	2003
61.58762	16.7083	23.0377	1.7614	2.08001	57.9615	13.29467	6.9386	2004
61.39655	15.5930	23.1602	1.3205	2.13008	57.8364	13.31317	6.8869	2005
61.64011	25.1288	23.1668	2.0588	2.19001	65.0300	13.00308	7.7825	2006
62.20840	28.9315	22.9408	2.2263	2.39107	62.1139	12.45973	6.7283	2007
62.32017	29.0773	23.0599	2.2326	2.58001	63.5886	12.03995	5.1015	2008
62.98369	37.3906	22.8754	3.5341	2.56004	51.9968	11.58087	7.0785	2009
62.73886	37.8206	23.3840	3.0866	2.59002	52.0730	11.28712	7.0197	2010
62.87790	29.9420	23.6372	2.9035	2.56002	61.1646	10.92488	5.9899	2011
62.53886	32.2602	24.3530	3.2601	2.68002	57.7312	10.42814	6.7484	2012
62.50556	34.4574	24.4675	3.5981	2.99011	54.4771	10.03684	7.4674	2013
62.93586	43.1844	24.1717	3.4089	2.98007	44.4545	9.912367	8.9522	2014
63.52749	44.1527	23.8534	3.3981	3.07003	45.9008	9.549079	6.5485	2015
63.35715	46.4485	24.4570	3.7220	3.17002	43.2587	9.015825	6.5708	2016
63.60315	40.6092	24.0839	3.4911	3.27004	51.1205	9.042907	4.7793	2017
63.90147	36.3063	23.8256	3.1048	3.37002	56.2865	8.902910	4.3024	2018
63.84258	39.1922	24.2628	3.2891	3.40002	51.7177	8.494602	5.8010	2019
63.84583	57.6627	24.2995	4.4633	3.15003	27.3750	8.704639	10.499	2020
64.84041	41.9916	23.2905	3.6243	3.25004	49.0022	8.619054	5.3819	2021
64.11592	32.4884	24.1653	2.9945	3.35004	59.7440	8.368738	4.7731	2022

المصدر: وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء، والنشرات الاحصائي السنوية للبنك الدولي.
A: النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي.
B: النسبة المئوية لتوزيع القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1278-1304
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.64

الملحق (2): النسب المئوية لمكونات الموازنة العامة في العراق

السنوات	الايرادات النفطية (%)	الايرادات غير النفطية (%)	نفقات تشغيلية (%)	نفقات استثمارية (%)
2000	46.26	53.74	76.90	23.10
2001	51.34	48.66	72.00	28.00
2002	58.18	41.82	70.00	30.00
2003	98.21	1.79	94.20	5.80
2004	97.91	2.09	90.50	9.50
2005	97.34	2.66	85.20	14.80
2006	94.86	5.14	80.71	19.29
2007	92.28	7.72	76.40	23.60
2008	93.39	6.61	65.80	34.20
2009	90.85	9.15	82.64	17.36
2010	88.43	11.57	77.82	22.18
2011	93.08	6.92	77.36	22.64
2012	90.98	9.02	72.08	27.92
2013	79.86	20.14	66.10	33.90
2014	90.17	9.83	68.40	31.60
2015	83.63	16.37	73.61	26.39
2016	85.40	14.60	74.98	25.02
2017	86.00	14.00	78.19	21.81
2018	84.20	15.80	76.33	23.67
2019	88.80	11.20	75.17	24.83
2020	70.48	29.52	76.36	23.64
2021	80.11	19.89	77.59	22.41
2022	95.00	5.00	85.48	14.52

المصدر: 1-وزارة التخطيط/ دائرة البرامج الحكومية/ قسم الموازنة الاستثمارية 2-جريدة الوقائع العراقية/ أعداد متفرقة. *-سنة تقديرية 3--OPEC Annual Statistical Bulletin2000 2022.